

معهد التخطيط القومي
دبلوم التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢٠٠٦ / ٢٠٠٥

محور التنمية البشرية

البرلمان المصري وانعكاس آدائه على التنمية

إعداد

أحمد فتحى عيد

إشراف

الدكتور / محمود عثمان حجازى
دكتوراه فى الحقوق

الدكتور / فريد أحمد عبد العال
مدير مركز التنمية الإقليمية
معهد التخطيط القومي

القاهرة

يونية ٢٠٠٦

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

" رَبَّنَا عَلَیْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَیْكَ أَنبَأْنَا وَإِلَیْكَ الْمَصِیْرُ "

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِیْمُ

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والعرفان

لأسرة معهد التخطيط القومى وشكرى الخاص لكل من السيد الدكتور / فريد أحمد عبد العال - الذى مثل لى الأخ الكبير فضلاً عن كونه أستاذا ومرشداً وموجهاً ، والسيدة الدكتورة / عزة القندرى لتعاونها المتواصل لى ولزملائى طوال فترة التخصص ، والسيد الدكتور / محمود عثمان حجازى ..على دعمه لى طوال فترة إعداد البحث ، كما أتقدم بالشكر لكل من السادة الإداريين القائمين على دبلوم المعهد وأسرة مكتبة معهد التخطيط التى كان لها عظيم الأثر فى اثرائى بالمعلومات وإمدادى بالبيانات ، وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت بقدر الإمكان فى هذا العمل المتواضع ، مؤكداً أن أى عمل من صنع البشر فهو عرضه للخطأ وعدم الكمال .

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة البحث
(١٨ / ٩)	الفصل الأول : النظام البرلمانى المصرى
٩	المبحث الأول تطور السلطة التشريعية فى مصر (نبذة تاريخية)
٩	المرحلة الأولى مجلس شورى النواب
١٠	المرحلة الثانية : بداية نظام المجلسين
١٠	المرحلة الثالثة : نظام المجلسين فى دستور ١٩٢٣
١١	المرحلة الرابعة : فى عهد ثورة يوليو
١٢	المرحلة الخامسة : فى ظل الدستور الدائم ١٩٧١
١٣	المبحث الثانى وظائف البرلمان
١٣	أولاً : إقرار السياسة العامة
١٤	ثانياً : الاختصاصات البرلمانية المحددة
١٤	- الاختصاص المالى
١٥	- الاختصاص التشريعى
١٧	- الاختصاص الرقابى
(٤١/٢٠)	الفصل الثانى : عوامل القصور فى الأداء البرلمانى وانعكاس ذلك على التنمية
٢٠	المبحث الأول عوامل القصور فى الأداء البرلمانى
٢٠	أولاً : عوامل تاريخية وسياسية
٢٨	ثانياً : عوامل تشريعية
٣٢	ثالثاً : عوامل اقتصادية واجتماعية
٣٢	- البطالة وتأثيرها على المشاركة السياسية
٣٣	- أثر التعليم على اختيار عضو البرلمان
٣٤	- الفقر وتأثيره على المشاركة السياسية

رقم الصفحة

الموضوع

المبحث الثاني :

انعكاس أداء البرلمان على التنمية

٣٥

أولاً : البرلمان وقضية التعليم

٣٦

ثانياً : البرلمان وقضية البطالة

٣٩

ثالثاً : البرلمان وقضايا الرأي العام

٤١

الخاتمة

٤٢

النتائج

٤٤

التوصيات

٤٥

المراجع

٤٦

فهرس الجداول والأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٢٢	توزيع المقاعد المنتخبة بين الأحزاب السياسية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥	١
٢٣	نسب المشاركة بالتصويت في انتخابات مجلس الشعب خلال الفترة ١٩٧٦ : ٢٠٠٥	٢
٢٧	نسب المقيدين في الجداول الانتخابية إلى إجمالي عدد السكان (على مستوى الجمهورية ، على مستوى المحافظات) في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٣
٣٨	جدول يوضح المجموعات النوعية للمدارس مقارنة بمعدلات الصرف على المواد التعليمية	٤
٣٩	جدول معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي (الأفراد ١٥ - ٦٤) والنوع ١٩٩٧ / ٢٠٠١	٥
رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
٢٤	رسم بياني يوضح نسب المشاركة بالتصويت في انتخابات مجلس الشعب خلال الفترة ١٩٧٦ : ٢٠٠٥	١

المقدمة

أولاً : تمهيد

يشهد العالم مزيداً من التوجه نحو الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية ، وبالتالي يزداد النقاش حول دور البرلمان في هذا التطور الديمقراطي ، كما يزداد الاهتمام بمعرفة قواعد العمل البرلماني أيضاً ، ويعتبر دور البرلمان في هذا التوجه الديمقراطي جوهرياً إذا أدركنا أنه أداة التحول وهو هدفه أيضاً ، أى أنه فاعل ومفعول به في نفس الوقت ، فلا يمكن تحقيق ديمقراطية بلا برلمان يمثل المواطنين ويعبر عن مصالحهم وتطلعاتهم ، كما لا يمكن أن يكون هذا البرلمان عنصر قوة للديمقراطية إلا إذا كان نتيجة انتخابات نزيهة ، وبالتالي فإن الديمقراطية تهدف إلى إنشاء برلمان سليم ، كما أنها تعتمد على وجود برلمان قوى في نفس الوقت .

وإذا سلمنا بأنه لا يوجد برلمان يعبر عن إرادة الشعب إلا إذا كان نتاج لانتخابات حقيقية ونزيهة لا تشوبها أى انحرافات ، فإنه على الجانب الآخر لا بد من وجود ضوابط تحكم اختيار الشخص المنتخب في هذا البرلمان من حيث مقدرته على تحمل أمانة تمثيل هذا الشعب ، ولا تكون بعض هذه الضوابط بمثابة أبواب خلفية للدخول تحت قبة البرلمان لتحقيق مصالح شخصية بعيدة عن المصلحة العامة فالبرلمان الذي يقود الدولة نحو تنمية شاملة هو برلمان يفترض فيه أن يكون نتاج حقيقي لإرادة الشعب ، ووفق ضوابط لا تسمح بتمثيل من ليست لديه المقدرة على تحمل تبعات المسؤولية التي هي وبحق أمانة في العنق لمن يريد التعبير الصادق عن نبض الجماهير .

ثانياً : موضوع البحث

يقوم هذا البحث بتسليط الضوء على بعض العوامل التي تؤدي إلى ضعف أداء البرلمان في المجتمع المصري ، وذلك من خلال البحث في جذور المشكلة لمعرفة ما إذا كانت تلك العوامل تشريعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، أو جميعها مشتركة وانعكاس ذلك على معدلات التنمية داخل المجتمع .

ثالثاً : أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في رفع درجة الوعي لدى الناخب حينما يقدم على انتخاب أحد المرشحين لتمثيل الجماهير أو الشعب تحت قبة البرلمان كما تكمن أهمية البحث أيضاً في الإشارة إلى بعض نقاط الضعف الموجودة بقانون مجلس الشعب أو اللائحة الداخلية له والتي قد ينتج عنها بعض الآثار التي قد تؤثر على الأداء البرلماني .

رابعاً : منهج البحث

يعتمد البحث على نوعين من المناهج البحثية أولهما المنهج التاريخي الذي يعتمد على عدم فصل الوقائع محل اهتمام البحث عن سياقه التاريخي وأهمية ذلك الربط للوصول إلى النتائج المطلوبة والثاني هو المنهج التحليلي (لدراسة المضمون) والذي يعتمد على تحليل مضمون الظاهرة محل البحث وهي ظاهرة سياسية اجتماعية لتحديد العوامل المؤثرة فيها سواء أكانت حاكمية أو ثانوية .

خامساً : تقسيم الدراسة (البحث)

بناء على ما تقدم فقد رأينا أن تقسيم دراستنا لموضوع (البرلمان المصري وانعكاس آدائه على التنمية) إلى فصلين يتحدث الأول عن النظام البرلماني المصري من خلال التطور التاريخي للسلطة التشريعية في مصر ووظائف البرلمان .. ثم الفصل الثاني الذي يشير إلى عوامل القصور في الأداء البرلماني وأخيراً انعكاس ذلك على التنمية .